

الطرابلسية الجدد: الغنوشي وحاشيته يراكمون الثروة والغضب التونسي

إسلامي عائد من المنفى تحول خلال أقل من عقد إلى أثري أثرياء تونس



حاشية الغنوشي ترث الفساد عن أصهار بن علي

وتأتي هذه التحركات الشعبية أيضا بعد كل ما ظهر من بوادر المحاصصة والمحسوبية في ملف التعيينات الذي حظيت فيه حركة النهضة بالنصيب الأوفر في أجهزة البرلمان ورئاسة الحكومة. وفجرت قضية تعيين مستشارين من حركة النهضة وهما عماد الحمادي وأسامة بن سالم برتبة وزير في حكومة إلياس الفخفاخ، حزمة من الأسئلة حول سياسة المحاسنة التي تعتمد كمقياس للتوظيف في أهم أجهزة الدولة. وبحسب الكثير من المحللين فإن عشر سنوات فقط كانت كافية لتمكين حركة النهضة باعتمادها سياسة تقوم على الولوات والترقيات من العودة بتونس إلى النقطة الصفر أي قبل اندلاع ثورة عام 2011. ويستند هؤلاء على العديد من المعطيات التي تؤكد أن الحزب الإسلامي قد تمكن عبر سياسة التمكين من اختراق كل أجهزة الدولة للحفاظ على الحكم وللحستر على الكثير من القيادات التي يتهم فيها قياداتها خاصة في ملفات الفساد والإرهاب.

وتتهم حركة النهضة وتحديدا رئيسها راشد الغنوشي في السنوات الأخيرة من قبل هيئتي الدفاع عن المعارضين السياسيين شكري بلعيد ومحمد البراهمي اللذين تم اغتيالهما في عام 2013 في فترة حكم "الترويكا" بتكوين جهاز سري للسيطرة على أجهزة الأمن والجيش والقضاء.

وأعرب عن أنه متأكد من أن العريضة ستفرض نفسها على الجميع وأنها ستحقق الكثير من أهدافها لأنه لم يعد هناك الوقت أو المجال في تونس لمواصلة الهروب إلى الأمام. وتتهم حركة النهضة منذ عام 2011، بتكديس ثروات مالية ضخمة بفعل توظيفها للمئات من الجمعيات المشبوهة التي تشتغل بالبلاد وتم حظر أغلبها في السنوات الأخيرة. كما تتهم أيضا من قبل الأحزاب السياسية المنافسة لها باستعمال مال فاسد ومشبوه يدخل بطريقة غير شرعية وغير قانونية للبلاد من حليفيتها قطر وتركيا في كل المحطات الانتخابية.

تونسيون يطالبون بالتحقيق في ثروة الغنوشي وبصفته رئيسا لحزب حاكم وبصفته رئيسا للبرلمان

وشددت العريضة المذكورة على أنه يجب تقديم كل متورط للقضاء بالاستناد على المعطيات التي تؤكد كثرة التحويلات الأجنبية المشبوهة التي تدف على البلاد التونسية بعنوان العمل الخيري والجمعياتي وباعتبار تقاطع هذه التحويلات غالبا مع التنظيمات الإرهابية والأجندات السياسية المشبوهة.

وسفيان طوبال والإخوة الدايمي وورثة الباجي قائد السبسي وسليم بن حديدان يجب أن يشملهم التحقيق". وأكد في هذا الصدد، الصد، الناشط السياسي والحقوقى شكري لطيف أن راشد الغنوشي وأفراد حاشيته واصلوا في السنوات العشر الأخيرة وراثة فساد الطرابلسية بل إنهم تفوقوا عليهم تقريبا بتكديس ثروات هامة لا بد من التحقيق في مصادرها المشبوهة.

وشدد لطيف على أن الغنوشي أصبح بين ليلة وضحاها من أثري أثرياء تونس بحصده ممتلكات خيالية في وقت يواصل فيه التونسيون مصارعة هموم الحياة إلى درجة أن البعض ما زال يسأل من القمامة بفعل سياسات حركة النهضة المتواطئة مع الفساد.

من جهته، قال أنيس المنصوري إن الفساد والاستنزاف غير المشروع كانا من الأسباب التي عجلت بخروج الشارع للاحتجاج ضد بن علي في عام 2011، إلا أن النهضة راكمت هذا الفساد وجعلته أشبه بمصدر للاستنزاف من تضحيات التونسيين.

وأكد أن العريضة لاقت نجاحا باهرا منذ بداياتها والتف حولها المواطنون رغم أنها غير مسنودة بجمعيات أو أحزاب أو أسماء وزانة، فهي عريضة شعبية، مشددا على أن عدد المضمين تجاوز خمسة آلاف مضاء وأنها ستتحول إلى ديناميكية ومشروع جاد أكد أنه سيعبر الكثير.

وأكد المنصوري في تصريح لـ "العرب" أن "أول شخص يجب أن يتم وضعه في هذه القائمة هو راشد الغنوشي باعتباره ثاني شخصية سياسية في البلاد بحكم أنه رئيس البرلمان ورئيس واحد من أكبر الأحزاب في تونس". وأشار إلى أنه في تونس، أصبح المواطن يشاهد وضعية شبيهة بفترة ما قبل ثورة يناير، مضيفا أن الغنوشي يذكر التونسيين إلى حد بعيد بالرئيس الأسبق بن علي وأن حاشية رئيس حركة النهضة تذكر المواطنين بحاشية بن علي.

طرابلسية جدد

حين قامت ثورة يناير 2011 ضد النظام القديم الذي تزعمه الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، تمحورت جل الشعارات حول الحرية والكرامة الوطنية ومحاسبة اللصوص من حاشية الرئيس وفي مقدمتهم أصهاره الذين يعرفون بـ "الطرابلسية" في تونس وهم أشقاء وأقرباء ليلي الطرابلسي أرملة بن علي.

وشدد نص المبادرة الشعبية على "أن الغنوشي ليس المعنى الوحيد بهذا التدقيق. وهناك شخصيات سياسية حيالية وسابقة بعضها من حزب حركة النهضة من أمثال نور الدين البحري ومحمد بن سالم ومعاد نجل الغنوشي وبناته وأصهاره، وبعضها من خارج حركة النهضة من أمثال حمادي الجبالي

من أين لك هذا؟ هذا هو عنوان عريضة أطلقها تونسيون ولقيت رواجاً واسعاً على مواقع التواصل الاجتماعي للمطالبة بالتحقيق في ثروة رئيس حركة النهضة الإسلامية ورئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي وتشكيل لجنة مستقلة تعني بذلك. ويستند أصحاب هذه المبادرة على العديد من التفاصيل التي تؤكد أن رئيس حركة النهضة الذي لم يكن له في مسيرته أي تجربة في عالم المال والأعمال تمكن هو وحركته من تكديس ثروة هائلة في أقل من عقد تلى ثورة يناير 2011 كان لها دور كبير في سيطرة الحزب الإسلامي على الحكم في تونس.

تقوم فلسفة المبادرة المطالبة بالتحقيق عاجلا في ثروة رئيس حركة النهضة على ما ظهر عليه من بوادر ثراء فاحش هو وحاشيته وعائلته في أقل من عشر سنوات تلت ثورة يناير 2011 والتي كانت من أهم مطالبها محاربة الفساد والإطاحة بـ "الطرابلسية" نسبة إلى أصهار الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي.

أموال مشبوهة

يؤكد نص العريضة أن ما بدا من ثروة على رئيس حركة النهضة يفير الاستغراب كونه قضى حياته بين السجن والنفي وأنه عندما عاد إلى البلاد من بريطانيا في 30 يناير 2011 لم يعرف عنه أنه كانت له أنشطة اقتصادية أو تجارية وأن تاريخه يقتصر على العمل في الشأن الدعوي الديني أو المجال السياسي.

وبحسب نص العريضة، فإن رئيس حركة النهضة قد أصبح في ظرف تسع سنوات فقط من أثري أثرياء تونس، مستندة على ما نشر من أرقام مضاربة في وسائل الإعلام حول حجم ثروة رئيس البرلمان والموازنات المالية لحركة النهضة التي تمتلك عقارات ومقرات وسيارات فاخرة في مختلف مناطق تونس.

وتتزامن هذه الضغوط مع الكثير من المعطيات التي تؤكد تآزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي في تونس خلال السنوات الأخيرة، حيث أكد تقرير صادر عن البنك الدولي في مطلع عام 2020 أن تونس تعد من إحدى أفقر دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأكد تقرير البنك الدولي أن نصف مليون تونسي يعيش بدولار واحد في اليوم أي ما يقارب 4 دنانير تونسية فقط، وهو ما أجج احتجاجات عارمة حيال السياسات الاقتصادية المتبعة في ظل حكم حركة النهضة التي توصف بأنها تضحي بالطبقات الوسطى دون الأثاب إلى البحث عن موارد هامة توفرها الحرب الحقيقية على الفساد.

ويقول أنيس المنصوري، وهو ناشط سياسي تونسي مقيم في باريس، وهو أيضا صاحب فكرة العريضة، إن هدف المبادرة لم يكن نابعا من تصفية حسابات شخصية أو سياسية أو أيديولوجية مع شخص معين مثل راشد الغنوشي وأن الهدف من العريضة هو مأسسة مقاومة الفساد والاستنزاف غير المشروع في الأوساط السياسية والحكومية.

وسام حمدي
صحافي تونسي

تونس - يضغط التونسيون عبر مواقع التواصل الاجتماعي بعدما أجبرهم وباء كورونا على ملازمة البيوت وعدم التمكن من صياغة مطالبهم وأشكال تحركاتهم في احتجاجات تخاض عبر الشارع، للتحقيق في ثروة رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي.

وأطلق تونسيون في هذا الصدد عريضة تحت عنوان "من أين لك هذا راشد الغنوشي" تطالب السلطات القضائية بالتحقيق في ثروة الغنوشي بصفته رئيسا لواحد من أكبر الأحزاب في تونس وبصفته رئيسا للبرلمان، وإسناد هذه المهمة للجنة مستقلة تترأسها منظمات وطنية عتيدة.

وأختار أصحاب المبادرة، وعلى رأسهم الناشط السياسي التونسي المقيم في باريس أنيس المنصوري، العديد من المنظمات للإشراف على هذه المهمة ومنها المنظمات الحائزة على جائزة نوبل للسلام في عام 2015 وهي الاتحاد التونسي للشغل ومنظمة أرباب العمل وعمادة المحامين والرابطة التونسية لحقوق الإنسان.

أنيس المنصوري
أول شخص يجب أن يتم محاسبته هو راشد الغنوشي

شكري لطيف
حاشية الغنوشي راكمت الثروات لتتفوق على أصهار بن علي

ولا تتفصل هذه المبادرة في تونس عن الضغوط السياسية الأخرى التي تحاصر الغنوشي بعدما طالب طيف سياسي واسع من مختلف الأحزاب الفكرية مؤخرا بضرورة سحب الثقة من رئيس البرلمان الذي يدفع عنوة لإدخال البلاد في منزلقات خطيرة إما بالزج بالبلاد في المحور القطري - التركي في علاقة بالآزمة الليبية أو عبر محاولته هو وحركته الإسلامية أيضا فرض اتفاقيتين تجاريتين مشبوهتين مع كل من الدوحة واتفرة.

متلازمة تركيا - الإخوان تسمم علاقات تونس بليبيا

الإخوان "تريد التوسع بمشروعها في منطقة المغرب العربي، وتستعمل تونس قاعدة لوجيستية يدخل منها التنظيم الإخواني إلى ليبيا لزراعة أمن المنطقة".

طلال الميخوب
نرفض أن تكون تونس بوابة عبور لنقل المرتزقة إلى ليبيا

وجدت في تسجيل مصور نشرته على صفحتها الرسمية على شبكة التواصل الاجتماعي فيسبوك، دعوتها إلى سحب الثقة من رئيس البرلمان، راشد الغنوشي، باعتباره يمثل تهديدا على الأمن القومي التونسي، قائلة إن "سحب الثقة من الغنوشي واجب وطني". ويتضح من خلال هذه التطورات، أن متلازمة تركيا - الإخوان ستواصل تسميم العلاقات التونسية مع شرق ليبيا، ما لم تخرج تونس بموقف واضح يضع حدا لتناغمها مع حكومة الوفاق الليبية برئاسة فايز السراج التي اختارت الهروب إلى الأمام في دعمها للمليشيات المرتبطة بأجندات إخوانية لا تتوقف عن العبث في ليبيا ومجمل المنطقة.

عبر المعبر الحدودي التونسي - الليبي المشترك؛ "راس جدير". وأشار الميخوب إلى أن الجانب الليبي "يراقب ما تفعله تونس برئاسة قيس سعيد من تسهيل عبور الموت إلى ليبيا"، وذلك في إشارة إلى الأسلحة التركية المرسلة إلى حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج، عن طريق الأراضي التونسية، معتبرا في نفس الوقت أن الشعب الليبي والتونسي تربطهما علاقات قوية، وأنه يدرك أن الشعب التونسي يرفض تحركات حكومته وعلاقتها بتركيا.

وأشارت تلك الموافقة استياء العديد من الأحزاب التونسية التي اعتبرت ذلك انتهاكا للسيادة الوطنية، ومحاولة لتوريط تونس في الحرب الليبية التي تُعدّها تركيا بالمرتزقة، والسلاح والعتاد الموجه إلى الميليشيات، مُحدّرة في نفس الوقت من الدور التركي المشبوه في المنطقة، ومن استمرار أنقرة في توظيف علاقاتها مع حركة النهضة برئاسة راشد الغنوشي لتمير أجنداتها التخريبية. وفي هذا السياق، عادت رئيسة الحزب الدستوري الحر التونسي، عبير موسى، إلى التأكيد بتواطؤ حركة النهضة الإسلامية، ورئيسها راشد الغنوشي مع الدور التركي، حيث ذكرت أن جماعة

وصل إلى حد إرسال المرتزقة والسلاح.. وهو ما يجب تحفظنا على الشحنة التي تحملها تلك الطائفة".

ومن جهته، استنكر طلال الميخوب، رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي بالبرلمان الليبي، الصمت الدولي تجاه ما تقوم به تركيا من عبث وإثارة الفوضى وعدم الاستقرار في ليبيا، من خلال دعم جماعة الإخوان وتنظيم القاعدة، محذرا من مساعيها الرامية إلى السيطرة على البحر المتوسط وتهديد الاتحاد الأوروبي. وطالب في تصريحات له، بعدم السماح بأن تكون تونس بوابة عبور نحو ليبيا لنقل الأسلحة والمرتزقة من تركيا إلى ليبيا لدعم حليفها حكومة الوفاق في حربها ضد قوات الجيش التي تسعى لتحرير العاصمة طرابلس من الميليشيات والجماعات الإرهابية المسيطرة عليها. وقبل نحو أسبوع، هبطت طائرة شحن تركية، قبل إنها تحمل مسافرة إلى طرابلس، بمطار جربة - جرجيس الدولي، بموافقة الرئاسة التونسية التي اشترطت بحسب بيان لها أن تتولى السلطات التونسية المعنية من أمن وجمارك، تسليم تلك الشحنة إلى الجانب الليبي

أسف لجنة الخارجية التابعة للبرلمان الليبي، من الموقف التونسي، لافتا إلى أن "الشكوك لا تزال ترواينا وزادت بعد تجاهل الرد على طلبنا بتوضيح الأمر، خاصة وأنه ليس خافيا سياسات تركيا وتدخّلها السافر في شؤون بلادنا الذي

مجالها الجوي والبحري لتمكين أوثانها الوظيفية من الميليشيات التابعة لحكومة فايز السراج التي ترعاها في غرب ليبيا بالمواد اللوجيستية، المخاوف من استمرار انهيار العلاقات مع شرق ليبيا، على وقع التصعد الذي تمر به منذ مدة. وتتالت خلال اليومين الماضيين الانتقادات الموجهة من شرق ليبيا إلى تونس، على خلفية سماحها بهبوط طائرة تركية محملة بمواد قبل إنها طلبة موجهة إلى الميليشيات المتحالفة مع حكومة السراج، كان الكشف عنها قد أثار في حينه، عاصفة من الاتهامات التي لم تهدأ مفاعيلها بعد.

وفي هذا السياق، طلبت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الليبي (البرلمان) الذي يتخذ من طبرق مقرا له، في بيان لها حمل توقيع رئيسها يوسف العقوري، من وزارة الخارجية التونسية توضيحا بشأن السماح لطائرة الشحن التركية المذكورة بالهبوط في مطار جربة - جرجيس الدولي. وأعرب العقوري في بيانه عن

الجمعي قاسمي
كاتب تونسي

تونس - لا يبدو أن الأثر البالغ من التشوّهات العبيقة التي تسببت فيها متلازمة تركيا - الإخوان، قد وصلت إلى نهاياتها، بل هي مُرشحة للمزيد من التناقم وتصفية الحسابات، وباتت تسمم العلاقات العربية - العربية، وخاصة منها التونسية - الليبية التي أحاطت بها من كل جانب، وسممتها بتحالفات مريبة خدمة لأجندات تداخل فيها الداخلي بالخارجي.

وأوصلت تلك المتلازمة العلاقات بين تونس وليبيا إلى وضع غير مسبوق من الشك وعدم اليقين، ترافقت مع حالة من التوتّر في ظل استمرار مناورات حركة النهضة الإسلامية التي لم تترك فرصة لتحقيق مآربها الحزبية، أولا، ودعم الإخوان في غرب ليبيا المدعومين أصلا من تركيا، ثانيا، إلا واستغللتها حتى أضحت العلاقات بين شرق ليبيا وتونس لا تخرج من أزمة حتى تدخل في أخرى. وعززت الخطوات غير محسوبة العواقب التي أقدمت عليها تونس، وخاصة منها السماح لتركيا باستخدام

